مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة باسندوة

استعراض تقرير لجنة تقصي الحقائق حول العنف الذي شهدته حضرموت

إدانة محاولة اغتيال رئيس الهيئة العامة للأراضي

■ صنعاء / سبأ :

استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة رئيس المجلس الاخ محمد سالم باسندوة، تقرير اللجنة الوزارية المختصة بتقصي الحقائق حول أعمال العنف والشغب المؤسفة التي شهدتها محافظة حضرموت نهاية الشهر الماضي.

وأوردت اللجنة في تقريرها عرضا للقاءات التي أجرتها مع اللجنة الأمنية وقيادة السلطة المحلية بالمحافظة وعدد من اعضاء مجلس النواب ورؤساء فروع وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين، إضافة إلى زياراتها الميدانية للمتضررين النازحين إلى المكلا من مديرية غيل باوزير، والمصابين جراء هذه الأحداث المؤسفة من المدنيين والعسكريين.

التأكيد على اتخاذ إجراءات لمكافحة القرصنة وحماية الصيادين التقليديين

المصادقة على اتفاقية المنحة الموقعة بين بلادنا وهيئة التنمية الدولية

وقدم التقرير نبذة مختصرة عن الاحداث منذ بدايتها وفقا للافادات التي استمعت اليها من كافة الاطراف.. منوها بما لمسته اللجنة من خلال لقاءاتها العديدة من ادانة واستنكار ورفض ابناء محافظة حضرموت بالساحل والوادي بكافة فئاتهم وتكويناتهم واتجاهاتهم بمن فيهم فصائل الحراك السلمي لما حدث من اعمال تتنافى مع قيمهم ومبادئهم، معتبرين ذلك من الاعمال التي تجرمها الشرائع والقوانين والاعراف، وتاكيدهم على ضرورة تحمل الامن مسؤوليته في ضبط العناصر التي قامت بتلك الاعمال الاجرامية وكشف الحقيقة واحالة المتورطين الى القضاء.

وأشاد التقرير بحكمة السلطة المحلية والاجهزة الامنية في التعامل مع هذه المسيرات والتي جسدت ايمانها بحق المواطنين في التعبير السلمي عن الرأي، رغم ما رافق دعوات تنفيذ العصيان المدني في المكلا من بعض الاعمال الخارجة عن القانون كقطع الطرقات والاعتداءات على افراد الامن واخراج الطلاب من المدارس بالقوة.. مبينا ان الاحداث اسفرت عن مقتل شخصين واصابة 37 ما بين مدنيين وعسكريين.

وتضمن التقرير الجوانب المتصلة بالاوضاع الامنية وحاجة المحافظة الماسة الى الامكانيات المادية والبشرية لتعزيز الجوانب الامنية ومواجهة الانشطة الارهابية والاجرامية، اضافة الى احتياجات المحافظة العاجلة في المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والبنية التحتية..

كما أكد التقرير المقومات التي تمتلكها محافظة حضرموت والتي تؤهلها لتقديم نموذج في الادارة اللامركزية.. لافتا الى حاجة المحافظة من الوظائف العامة المدنية والعسكرية، بما يتناسب مع تلك المقومات وواقعها الديمغرافي، اضافة الى تهيئة العوامل الكفيلة بتوفير فرص العمل والحد من البطالة، فضلا عن اعطاء الاولوية لابناء المحافظة في التوظيف في شركات النفط العاملة في المحافظة.

وشدد في الوقت نفسه على اهمية ازالة العراقيل التي تحول دون مزاولة الصيادين لاعمالهم في عرض البحر.

وأفاد التقرير بان السبب المباشر لهذه الاحداث يعود الى ردود فعل اجتها وسائل الاعلام تجاه ما حدث في محافظة عدن يوم 21 فبراير، بجانب وجود كم من التراكمات والتحريض المباشر وغير المباشر من قوى ليست لها مصلحة في الحفاظ على الوحدة الوطنية ولديها من الوسائل ما يمكنها من القيام باعمال تساعد على اثارة الضغائن والاحقاد.

وقدمت اللجنة الوزارية التي رأسها وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر وعضوية وزراء الكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع والدولة لشؤون مجلس الوزراء جوهرة حمود والدولة عضو مجلس الوزراء حسن شرف الدين، في تقريرها مجموعة من التوصيات لمعالجة تداعيات هذه الاحداث وتجاوز آثارها ومنع تكرار وقوعها مستقبلاً.

وأشاد مجلس الوزراء عاليا بالجهود التي بذلتها اللجنة في انجاز المهام الموكلة اليها وما قدمته في تقريرها من تشخيص موضوعي وواقعي للاحداث المؤسفة التي شهدتها محافظة حضرموت، اضافة الى ما خلصت اليه من توصيات .

ونوه المجلس بالموقف الموحد لجميع ابناء محافظة حضرموت في نبذهم لمثل تلك الاعمال العنصرية التي لاتمثل الاخلاق الكريمة وقيم التسامح لابناء حضرموت التي عرفوا بها منذ القدم، وما قاموا به من دور مؤثر في نشر قيم وتعاليم الدين الاسلامي الحنيف خاصة في جنوب وشرق اسيا.. مشيدا ببيانات الرفض ونبذ العنف، التي صدرت من مختلف الاطياف السياسية والمجتمعية بالمحافظة.

وكلف المجلس اللجنة الوزارية اضافة الى وزير المالية ومحافظ حضرموت بوضع مصفوفة مزمنة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وفقا للاولويات، بما في ذلك تعويض المتضررين، والرفع بها الى المجلس لاتخاذ ما يلزم.

وجدد المجلس التأكيد على أدانته واستنكاره الشديد لكافة أشكال العنف وألوانه من أي طرف كان، ورفضه الكامل لخطابات الكراهية والمناطقية المقيتة.

وشدد على سرعة ضبط واحالة كل من يثبت تورطه في هذه الاحداث الى الاجهزة العدلية واتخاذ العقوبات الرادعة بحقهم، وكل من تسبب في اعمال العنف والقتل واشاعة الفوضى، انطلاقا من واجب الحكومة في حماية الامن العام والسكينة العامة للمجتمع.

ووقف مجلس الوزراء امام محاولة الاغتيال النكراء التي استهدفت ظهر امس الاول رئيس الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط العمراني الدكتور عبدالله عبيد الفضلي، في احد شوارع العاصمة.. وعبر بهذا الشان عن إدانته لهذه الجريمة النكراء وكل أعمال العنف ومن يقفون وراءها والتي تسعى الى خلط الاوراق، وعرقلة العملية الانتقالية الجارية.

وأكد المجلس على الاجهزة الامنية اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإيقاف الجناة وتقديمهم للعدالة في أسرع وقت ممكن، اضافة الى تعزيز التدابير الأمنية بهدف تعزيز الامن والسكينة العامة للمجتمع .

واستمع المجلس بهذا الشان الى ايضاحات من وزيري الدفاع والداخلية الذين استعرضا الاوضاع الامنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية والجهود المبذولة من وزارتي الدفاع والداخلية لتعزيز الامن والسكينة العامة للمجتمع .. ولفتا الى سير التحقيقات الجارية في مثل هذه الاعمال الاجرامية، والحملات الامنية المنفذة لتقوية دعائم الامن والاستقرار.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الثروة السمكية عن الاعتداءات واعمال القرصنة التي تواجه قوارب الاصطياد التقليدي وكذا قوارب وسفن الصيد الساحلي المرخص لها من قبل الوزارة للعمل في المياه اليمنية..

وأشار التقرير الى ما تسببت به تلك الاعمال من خسائر فادحة بقطاع الصيد بشكل عام سواء الصيد التقليدي او بالقوارب والشركات العاملة المرخص لها، وحرمان خزينة الدولة من بعض الموارد.

ووجه المجلس بهذا الشان وزارتي الخارجية والداخلية اتخاذ الاجراءات الضرورية مع الجانب الاريتري بشان الحادث الذي وقع الثلاثاء الماضي وادى الى مقتل احد الصيادين وعدد آخر من الجرحى.

وأكد على وزارتي الدفاع والداخلية ومحافظي المحافظات الساحلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة اعمال القرصنة وحماية الصيادين التقليديين والقوارب المرخصة من وزارة الثروة السمكية.

كما أكد على وزارتي الثروة السمكية والمالية اعتماد متطلبات الرقابة والتفتيش البحري والموازنة التشغيلية لمراكز الانزال السمكي ضمن موازنة العام القادم.

وصادق مجلس الوزراء على اتفاقية المنحة الموقعة بين الحكومة اليمنية وهيئة التنمية الدولية التي ستقدم بموجب الاتفاقية منحة بمبلغ 65 مليوناً و100 الف وحدة من حقوق السحب الخاصة، ما يعادل حوالي 100 مليون دولار، للمساهمة في تمويل المشروع الطارئ للتعافي من الازمة.

وكلف المجلس وزير الشئون القانونية، باصدار الشهادة القانونية للاتفاقية والمؤكدة انها قد استكملت الاجراءات اللازمة للمصادقة عليها.. موجها وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الخارجية ابلاغ هيئة التنمية الدولية بهذا القرار وموافاتها بالشهادة القانونية للاتفاقية.

ويهدف هذا المشروع الى مساعدة اليمن في تخفيف اثر ازمة عام 2011م بتقديم اعانات نقدية للاسر الفقيرة المستحقة.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع انشاء مركز النظم والمعلومات لوزارة الزراعة والري، بعد مراجعته مع المختصين بوزارة الخدمة المدنية.. وكلف وزيري الزراعة والري والشئون القانونية متابعة استكمال الاجراءات القانونية اللازمة.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي من انشاء هذا المركز ان يكون بنكاً للمعلومات الرقمية للقطاع الزراعي في اليمن، وذلك لتنفيذ سياسة والتزامات الوزارة في المجال المعلوماتي وبناء وادارة نظام متكامل للمعلومات الزراعية واستغلال تقنية المعلومات لدعم التنمية الزراعية، اضافة الى تحقيق مبدأ الشفافية وحق الفرد في الحصول على المعلومات والحقائق ودراستها .

وأكد مجلس الوزراء على اعطاء الاولوية في الموارد المالية والبشرية المتاحة لتشغيل ورفع كفاءة التشغيل للمشروعات والمرافق الصحية القائمة في عموم محافظات الجمهورية، وان لا يتم استحداث مشاريع جديدة الا بحسب المعايير المعتمدة.

جاء ذلك في ضوء مناقشة المجلس للعرض المقدم من وزير الصحة العامة والسكان بهذا الشان والذي اوضح ان الاستحداث الكبير للعديد من المرافق الصحية والمباني الجديدة خلال السنوات السابقة وقلة الاعتمادات والموارد المالية والبشرية، ادى الى عدم تشغيلها.. لافتا الى استشعار الوزارة لحجم هذه المشكلة وسعيها الى وضع الحلول والمعالجات المناسبة لتصحيح مسار الاهداف المرجوة من وجود المرافق الصحية.

وأحال مجلس الوزراء مشروع القرار الجمهوري بشان قانون المخطوطات، الى لجنة وزارية من وزراء الاوقاف والارشاد والثقافة والشئون القانونية لمراجعته واستيعاب الملاحظات المقدمة عليه، والرفع بنتائج عملها الى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

ويهدف مشروع القانون المقدم من وزير الثقافة الى تحقيق الحفاظ على الارث العلمي والثقافي والتاريخي والمادي الذي تمثله المخطوطات كونها ثروة وطنية وقومية وانسانية، وحمايتها من السرقة والتهريب والفقدان والتلف، وكذا جمع المخطوطات وصيانتها وحفظها وحصرها وتوثيقها في كافة انحاء الجمهورية.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير التربية والتعليم بشان العهد المقيدة على الوزارة الخاصة بالسفارات والملحقيات الثقافية بالخارج والتي تظهر سنويا في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.. ووافق بهذا الشان على استمرار عمل اللجان المشكلة لاخلاء تلك العهد على ان يضاف ممثلون من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى عضويتها.

وأكد على وزارة التعليم العالي موافاة وزارة التربية والتعليم بالبيانات والوثائق المطلوبة بتلك العهد، و متابعة السفارات والملحقيات الثقافية لتقديم الوثائق وكشوفات الصرف لاخلاء العهد المقيدة عليها.

وأحال مجلس الوزراء مذكرة وزير النفط والمعادن بشان فتح مكتب للوزارة بمحافظة الجوف، باعتبارها احدى المحافظات النفطية، الى وزارة الخدمة المدنية للمراجعة والرفع للمجلس للمناقشة والاقرار.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الاسبوعي لوزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلس النواب خلال الفترة من 23 – 24 مارس الجاري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الداخلية عن مشاركته في اعمال الدورة الثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض خلال يومي 13 - 14 مارس الجاري.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير العدل عن نتائج زيارته والوفد المرافق له الى المملكة العربية السعودية في الفترة من 8 - 14 مارس الجاري.

اختتام برنامج تدريبي للصيادين على استخدام كاشف الأسماك

■ المكلا / سبأ:

اختتم بمعهد الجزيرة للاستشارات والتدريب والدعم الفني بالمكلا أمس برنامج تدريب الصيادين على استخدام كاشف الأسماك لصيادي الجمعيات السمكية في ساحل حضرموت والمهرة وشبوة والحديدة.

وفي اختتام البرنامج الذي نفذه المعهد بالتعاون مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمكلا واستمر 5 أشهر، أكد الوكيل أحمد جنيد الجنيد دعم السلطة المحلية لمشاريع تنمية قدرات ومهارات الصيادين بما يسهم في تطوير القطاع السمكي الذي يعد من أهم ركائز الاقتصاد الوطني.

كما ألقيت عدد من الكلمات من قبل مدير فرع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمكلا محمد عبد الخير العويني ورئيس الاتحاد التعاوني السمكي بحضرموت عمر سالم قمبيت ومدير معهد الجزيرة للاستشارات والتدريب والدعم الفني المهندس عبد السلام بلعجد، عبرت في مجملها عن أهمية البرنامج في تأهيل الصيادين باعتبار الثروة السمكية من أهم المصادر التي يعول عليها في دعم الاقتصادي الوطني.

تخلل الحفل تكريم الجهات والمساهمين في إنجاح البرنامج وتوزيع اجهزة كاشف الاسماك للمتدربين.

حضر الاختتام مدير عام هيئة المصائد السمكية بالمحافظة الدكتور عبدالله الغرابي ومدير عام مكتبي الصناعة والتجارة والتعليم الفني والتدريب المهني خالد عوض غانم وليلى علي الشعيبي ومدير فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية المهندس محمد الديلمي.

الاحتفال باليوم العالمي للمياه بشعار (الماء قضية حياة) في تعز

■ تعز / نعائم خالد:

لفت وزير المياه والبيئة المهندس عبدالسلام رزاز إلى ان مشروع تحليه المياه (تعز واب) سيتم بدء خطواته التنفيذية خلال العام وذلك بمتابعة من الوزارة وقيادة المحافظة على قدم المساواة لإخراج المشروع رغم تعب المطالبة والتكلفة الكبيرة واحتياجه الى وقت .. جاء هذا خلال احتفال محافظة تعز باليوم العالمي للمياه تحت شعار الماء قضية حياة الذي أقامه فرع الهيئة العامة للموارد المائية مكتب تعز اب وبرعاية من الوكالة الالمانية للتعاون الدولي (GIZ) وتخلله العديد من الفقرات والأناشيد والقصائد المعبرة عن كبر حجم المشكلة ووجوب وقفة لحلها بدون تهاون و بحضور وزير الزراعة والري المهندس فريد احمد مجور ووكيل الوزارة توفيق الشرجبي.

وأشار رزاز الى ان الامن والاستقرار والاستثمار والتنمية الشاملة مرهونة بتوفير مياه كافية في البلاد فالكميات المتوفرة يتم استنزافها بطريقة تهدد مستقبل الاجيال واذا استمر الحل القائم دون معالجه سوف نصحو في لحظة من المستقبل على وضع طارد للسكان وعلى كوارث انسانية وصحية وبيئية كبيرة .. لافتا إلى ظهور نزاعات في بعض المناطق من اليمن تصل الى حد الاقتتال بين الاهالى على المورد المائي فيما التعامل مع قضية الماء بنوع من الفتور سوف يضاعف المشكلة اكثر مستقبلا فنضوب المياه في الاحواض المائية سيدفع بنا نحو الاخذ بخيار وحيد إلا وهو التحلية.

وبدوره اشار محافظ المحافظة الاخ شوقي احمد هائل الى ان مشروع التحلية يسير في خطوات ملموسة وناجحة مع متابعة جادة له ..لافتا الى ان التوسع في زراعة القات والري غير المقنن والحفر العشوائي للآبار ومشاكل بعض المناطق التى فيها ابار المياه بتعز تفاقم المشكلة وبعض الحلول الإسعافية التى لجأت اليها المؤسسة خففت بعض الاختناقات ولا نقول حلتها فالمشكلة مجتمعية اكثر مما تخص جهة بعينة .. داعيا الجميع إلى تحمل المسؤولية وعدم العبث بالماء واستخدام الرى الحديث للاستفادة من الماء.

كما رحب مدير فرع الهيئه العامة للموارد المائية تعز المهندس عبد الصمد علي عبده بالحاضرين واشار الى ان تفاقم الازمة المائية والخطر نتيجة لعوامل الطبيعية واجتماعية يتطلب امكانيات وقدرات كبيرة وفق رؤى واستراتيجيات متكاملة وآلية قابلة للتطبيق وبروز اهمية حصاد المياه كاحد البدائل للتخفيف من الازمة.

المجيدي: الحوطة وتبن مصدر المياه لعدن أصبحتا مهددتين بالخطر

■ الحوطة / عادل محمد قائد:

نظمت صباح أمس السكرتارية الفنية للجنة حوض دلتا تبن في لحج فعالية توعوية بمناسبة اليوم العالمي للمياه تحت شعار (الماء قضية حياة) ومن أجل تعزيز دور المجتمع في الحفاظ على المياه وترشيد استخداماتها .

وفي الحفل الذي بدأ بآي من الذكر الحكيم للمهندس سعيد سيلان ألقى الأخ أحمد عبدالله المجيدي محافظ لحج رئيس لجنة الحوض كلمة أكد فيها أهمية هذا المورد الحيوي الهام (المياه) الثروة التي بدونها لا يمكن للحياة أن تستمر، لافتاً إلى أن هذا المورد أصبح في خطر كبير ونلاحظ هذا الأمر منذ أواخر السبعينات.

وقال المجيدي: إن الحوطة وهي العاصمة وتبن وهي مصدر المياه لمحافظة عدن أصبحتا مهددتين بالخطر والسبب الاستهلاك غير المرشد للمياه من قبل الأسر ونحن لابد أن نعرف أهمية المياه فهي مسؤولية كل الناس وعلينا أن نحافظ عليها ونرشد استهلاكنا، مؤكداً الاهتمام بتنفيذ مشاريع المياه وتنفيذ 40 سداً في المديريات الريفية لحفظ المياه.

كما ألقيت في الحفل كلمات من قبل المهندس عبد العزيز مهيوب مدير عام الموارد المائية عدن. لحج. أبين سكرتير لجنة الحوض والمهندسة نجيبة الشميري رئيس سكرتارية الحوض ومحسن الكيلة عن جمعيات مستخدمي المياه أشاروا فيها إلى أن بلادنا تشارك دول العالم في الاحتفاء باليوم العالمي للمياه، مؤكدين أن مشكلة المياه في لحج تعتبر من أهم المشاكل داعين إلى التوعية بها وترشيد استخداماتها، موضحين أن بلادنا بدأت أول مرة الاحتفال بهذا اليوم في (1993).

ودعت الكلمات إلى تفعيل الأنظمة والقوانين الخاصة بالمياه موضحة أن الأحواض الجوفية أصبحت مهددة و يجب أن يكون كل فرد في المجتمع رسولاً وداعية مشاركاً في التوعية بأهمية المياه ولابد من استخدام وسائل الري الحديثة وتعزيز دور جمعيات مستخدمي المياه في الحفاظ عليها وعلينا ترشيد استخداماتها لمواجهة التحدي و وضع الضوابط التشريعية الكفيلة بحماية المياه من الاستنزاف والتلوث.

كما تم عرض فيلم عن أوضاع المياه.

الوكيل المنهالي يطلع على أضرار السيول في حضرموت

■ سيئون / سبأ:

اطلع وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء سالم سعيد المنهالي صباح أمس على حجم الأضرار في كل من مديرية شبام ومناطق مدودة وبور بمديرية سيئون واطلع على المساحات الزراعية التي ارتوت من تلك السيول الجارفة التي شهدها الوادي خلال اليومين الماضيين.

واطلع الوكيل المنهالي على الجهود المبذولة من كافة فرق العمل التي تقوم بنقل مرضى الكلى عبر المروحيات التي وصلت الى مطار سيئون مؤخرا من كافة مديريات الواي والصحراء الى مركز الغسيل بمديرية القطن.. موكدا حرص القيادة السياسية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي على الاهتمام الدؤوب والمتواصل بانقاذ واسعاف المحاصرين واصحاب الامراض المزمنة الذين تقطعت بهم السبل جراء السيول المتدفقة من الاودية .

كما وجه مكتب الأشغال العامة والطرق بالوادي والصحراء بالعمل على إزالة كل العوائق التي تؤدي لسدّ مجاري السيول تلافيا لحدوث كوارث والعمل على فتح الطرقات التي أغلقت جراء تلك السيول .

وكانت فرق من الدفاع المدني وعبر المروحيات قد تمكنت فجر أمس من انقاذ المواطن ميثاق يوسف محمد الذي حاصرته السيول وهو يقود شاحنته بمديرية شبام وهو يرقد الآن بمستشفى سيئون العام ووفرت له العناية الطبية الخاصة كما قامت أيضا ظهر أمس إنقاذ المواطن محمد احمد العبيدي بمنطقة تاربة بمديرية سيئون.

وشهدت مدن وقرى وأرياف وادي وصحراء حضرموت منذ السبت الماضي امطارا غزيرة سالت على إثرها الشعاب وتدفقت السيول في الوديان وارتوت الاراضي الزراعية ونتج عنها انقطاع الطرق بين عدد من مدن وقرى الوادي ولم تسجل حتى اليوم خسائر بشرية او مادية .

رافقه في هذه الزيارة عدد من مدراء عموم مكاتب الوزارات بوادي وصحراء حضرموت والمدير التنفيذي لصندوق اعمار محافظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالله متعافي.